

Distr.
GENERAL

S/1994/1143
28 September 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



تقرير الأمين العام عن مسألة هايتي

- ١ - هذه الوثيقة هي رابع تقرير أقدمه إلى مجلس الأمن تطبيقاً للفقرة ١٦ من القرار ٩١٧ (١٩٩٤).
- ٢ - ففي ١٨ أيلول/سبتمبر توصلت الولايات المتحدة الأمريكية وسلطات الأمر الواقع في هايتي إلى اتفاق يرمي إلى رعاية السلم وتعزيز الحرية والديمقراطية وتلافي العنف وإراقة الدماء في ذلك البلد. ويستند تنفيذ هذا الاتفاق إلى "التعاون الوثيق" من جانب القوات العسكرية وقوات الشرطة الهايتية مع البعثة العسكرية للولايات المتحدة. ويشير أيضاً إلى "تقاعد مبكر ومشرف" لـ "بعض الضباط العسكريين في القوات المسلحة الهايتية" وذلك عندما يصدر البرلمان الهايتي قانوناً بالعضو العام، أو في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر، أيهما أقرب. وينص الاتفاق على أن يجري دون إبطاء رفع الحظر الاقتصادي والجزاءات الاقتصادية وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويتوخى الاتفاق أيضاً أن تُعقد الانتخابات التشريعية المقبلة في مناخ حر وديمقراطي.
- ٣ - وفي ١٩ أيلول/سبتمبر، بدأ وزع القوة المتعددة الجنسيات بوصول ٢ ٠٠٠ من قوات الولايات المتحدة في بورت - أو - برنس. وقد زاد الوزع منذ ذلك الحين بسرعة وقدّر أن يبلغ قوامه بحلول ٢٧ أيلول/سبتمبر ٦٧٩ ١٥ جندياً. وقد جرى وزع القوة سلمياً، رغم وقوع حادث في ٢٤ أيلول/سبتمبر بين بعض أفراد الشرطة الهايتية وأفراد من بحرية الولايات المتحدة مما أدى إلى وقوع ١٠ ضحايا هايتيين. ويتمركز أفراد القوة المتعددة الجنسيات حالياً في خمس مدن هي: بورت - أو - برنس، وجاكميل، وغونايف، وكاب - هايتيان، وهينش.
- ٤ - وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، جرى وزع فريق متقدم يتكون من ١٢ مراقباً عسكرياً تابعاً للأمم المتحدة في بورت - أو - برنس. وأنشأ كبير المراقبين العسكريين الاتصالات اللازمة مع قائد القوة المتعددة الجنسيات وقام بتنسيق وزع أفرقة المراقبين في مناطق عملياتها. وقام فريق من المراقبين بزيارة كاب - هايتيان وحقق في الحادث الذي وقع هناك في ٢٤ أيلول/سبتمبر. وقام المراقبون أيضاً برصد عودة ٢٢١ لاجئاً هايتياً من خليج غوانتانامو. وتجري عمليات مراقبي الأمم المتحدة العسكريين بلا حوادث. وسيتم وزع باقي أعضاء الفريق المتقدم الذي أذن به القرار ٩٤٠ (١٩٩٤) في هايتي قريباً.
- ٥ - وفي ٢٦ أيلول/سبتمبر، أعلنت الولايات المتحدة وقف جميع الجزاءات المفروضة من جانب واحد ضد هايتي، باستثناء الجزاءات التي تمس القادة العسكريين ومؤيديهم المباشرين، وشجعت الدول الأخرى

على اتخاذ إجراءات مماثلة. وفي ٢٧ أيلول/سبتمبر، ذكرت حكومة الجمهورية الدومينيكية أنها تستعد لإعادة فتح حدودها مع هايتي. وكان الرئيس أريستيد قد ذكر في ٢٥ أيلول/سبتمبر أن إعادة النظام الدستوري بالكامل ستتحقق في الأيام الـ ٢١ المقبلة وطلب إلى مجلس الأمن أن يتخذ التدابير اللازمة لإعادة تشغيل نظامي الاتصال والإعلام طبقاً لأحكام القرار ٨٤١ (١٩٩٣) ودعا الرئيس أريستيد أيضاً إلى الرفع الفوري للجزاءات، مع الإبقاء على التدابير التي تستهدف تحديداً أولئك الذين يعرقلون إعادة الديمقراطية، ولزيادة المساعدة الإنسانية وسرعة توزيع المعونات.

٦ - وعقد الرئيس أريستيد جلسة غير عادية للبرلمان الهايتي في ٢٨ أيلول/سبتمبر للنظر في مشروع قانون بشأن منح العفو. واتخذت القوة المتعددة الجنسيات تدابير أمنية لمنع أعضاء البرلمان المنتخبين بصورة غير شرعية من دخول البرلمان.

٧ - وقد استمر توصيل المساعدة الإنسانية رغم المشاكل الأمنية والمشاكل التي تكتنف إيصال هذه المساعدة. ومن المتوقع أن يتيح وجود القوة المتعددة الجنسيات ورفع الجزاءات المفروضة من جانب واحد إلى الزيادة السريعة في البرامج لكي تصل إلى جميع المحتاجين في جميع أنحاء البلد. على أنه وقعت مؤخراً حوادث جرى فيها نهب مخزنين تابعين للأمم المتحدة ومخزون أغذية تابع لمنظمات غير حكومية في كاب - هايتيان وبورت - أو - برنس. وتجري حالياً مشاورات مع القوة المتعددة الجنسيات لكفالة أمن تخزين الأغذية ونقلها. وأنشئت آليات للاتصال بالقوات العسكرية للولايات المتحدة. وتقوم مجموعة من الوكالات بزيادة موظفيها من أجل تعزيز برامجها. ويجري النظر حالياً في إصدار نداء جديد مشترك بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية من أجل القيام بأنشطة إنسانية. وجرى إيفاد فريق من إدارة الشؤون الإنسانية التابعة للأمانة العامة للمساعدة في العمليات الإنسانية الراهنة وإعداد برامج طويلة الأجل.

٨ - وفيما يتعلق بالبعثة المدنية الدولية، فإنني أعتمد، بالتشاور مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، نقل فريق المراقبين الأساسي الموجود حالياً في سانتو دومينغو وذلك بمجرد كفالة الأمن لهذا الفريق. وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، طلب المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية إلى الأمين العام لهذه المنظمة أن يقوم بالتنسيق مع الأمين العام للأمم المتحدة، باتخاذ التدابير الضرورية لعودة البعثة المدنية الدولية، وأن يقدم من التوصيات ما يراه ملائماً لتعزيز ولاية البعثة أثناء فترة التعمير، أو تعديلها، حيث ينطبق التعديل، وذلك بما يتماشى مع القرارات التي صدرت عن اجتماع وزراء الخارجية المخصص لموضوع هايتي.

٩ - وكما سبق أن أبلغت مجلس الأمن، فإنني قبلت استقالة السيد دانتى كابوتو بوصفه ممثلي الخاص لهايتي في ١٩ أيلول/سبتمبر وشكرته على جهوده الدؤوبة. وفي ٢٣ أيلول/سبتمبر، وبعد التشاور مع الرئيس أريستيد، عينت السيد الأخضر الإبراهيمي ممثلاً خاصاً لي لهايتي على أن يسري ذلك التعيين على الفور.

— — — — —